



مركز المشروعات الدولية الخاصة

الحوكمة الديمقراطية

بعد الأحداث والأوضاع الأمنية الأخيرة...

البحرين بين تداعيات الأزمة وترقب نتائج الحوار الوطني

خليل يوسف

رئيس قسم الاقتصاد، الأيام البحرينية

CIPE



وارتفاع تكلفة تأمين ديون البحرين السيادية، وهبوط أسعار الصكوك البحرينية المقومة بالدولار التي تستحق في عام 2014 إلى أدنى قيمة لها منذ مارس 2011، وانخفاض القيمة السوقية الإجمالية، وخفض توقعات النمو الاقتصادي، إلى جانب تداعيات أخرى تأثرت بها بيئة التجارة والأعمال والاستثمار.

وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، فقد تم تسليط الضوء على أوضاعها الراهنة بشكل غير مسبوق، حيث برزت صيحات تحذر من انهيار الكثير من هذه المشروعات وإفلاس أصحابها، وبرغم أن مسئولاً في وزارة الصناعة والتجارة، هو الوكيل المساعد للتجارة المحلية حميد رحمة، أوضح أن الوزارة لم تسجل في الفترة من بداية يناير وحتى نهاية مارس 2011 أية حالات إشهار إفلاس، فإن ذلك لم يمنع اقتصادياً وخبيراً في تحسين الإنتاجية، هو الدكتور أكبر جعفري، من إطلاق تحذير من تعثر 60% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات السبع القادمة، عازياً ذلك بشكل أساسي إلى سوء الإدارة، ويرى أن تولي أناس غير معنيين بالإدارة -هم ريادة الأعمال- هو السبب الرئيسي في تعثر هذه المشروعات، فيما يرى مراقبون أن الأحداث الأخيرة فاقت من سوء أوضاع هذه المشروعات بشكل غير مسبوق.

كل ذلك أدى إلى تحرك واسع -هو أيضاً غير مسبوق- في سبيل إنقاذ هذه المشروعات. وفي هذا الإطار تم الإعلان عن أكثر من مبادرة، أهمها مبادرة هيئة سوق العمل: "تمكين"، المتمثلة في إطلاق صندوق للمشروعات المتعثرة، ذكر أنه سيخدم ما يقارب 2000 مشروع. برأس مال 30 مليون دينار بحريني.

أما المبادرة الثانية، فقد أعلن عنها رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، د. عصام فخرو، وتمثلت في رصد الغرفة مبلغاً قدره 300 ألف دينار بحريني يخصص لدعم المشروعات الصغيرة الأكثر تضرراً.

ألقت الأحداث والأوضاع الأمنية التي حدثت في مملكة البحرين طيلة شهري فبراير ومارس 2011 بظلالها الحادة على مختلف قطاعات المجتمع البحريني، وفي المقدمة القطاع الاقتصادي الذي وصف وضعه -خاصة في بداية الأحداث- بأنه أكثر من مقلق بحسب فعاليات اقتصادية دعت في ضوء ذلك -وما زالت تدعو- إلى الإسراع في تبني ما أسمته بخطة مارشال عاجلة للنهوض بالاقتصاد البحريني وإنقاذ قطاعات تجارية مهمة من التعثر والإفلاس، في مقدمتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ نسبتها أكثر من 90% من مجموع النشاط التجاري العام في البلاد.

وإذا كان كثير من الرسميين والمعنيين بالشأن الاقتصادي، بالإضافة إلى مسئولين في قطاعات خدمية وغيرها قد رحبوا بقرار إعلان المجلس العالمي لرياضة المحركات، في اجتماعه المنعقد في برشلونة بتاريخ 3 يونيو 2011، القاضي بإعادة السباق العالمي للبحرين "فورمولا 1" إلى رزنامة 2011، لكون هذا الحدث من شأنه أن يؤكد عودة الحياة الطبيعية إلى البحرين من جهة، وينعش الآمال بعودة النشاط إلى قطاعات التجارة والأعمال، وفي مقدمتها قطاع الفنادق والسياحة، وقطاع الخدمات وتجارة التجزئة، من جهة أخرى. فإن هذه الأجواء التفاؤلية لم تدم سوى أيام، إذ عدل المجلس المذكور عن قراره بإقامة السباق رضوحاً لطلبات من مشاركين في السباق، قيل بأنهم تعرضوا لضغوطات بعدم المشاركة.

وعلى الرغم من التأثير الاقتصادي المباشر للسباق الذي -بحسب رئيس مجلس التنمية الاقتصادية الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة- يحقق 200 مليون دولار بشكل مباشر، و550 مليون دولار تستفيد منه معظم الأنشطة والقطاعات، فإن ثمة جهود كبيرة تبذل في سبيل تجاوز الخسائر في مختلف القطاعات. وقد قدرت دوائر اقتصادية حجم هذه الخسائر بنحو 1.4 مليار دولار، تشمل خسائر مباشرة ناجمة عن انخفاض الإشغال في الفنادق بنسبة 90%، وإلغاء الرحلات الجوية، وإلغاء معارض دولية، وانخفاض سعر الدينار البحريني،

2011، وهو الحوار الذي تبنى 4 محاور أساسية هي: المحور السياسي، والمحور الحقوقي، والمحور الاجتماعي، إلى جانب المحور الاقتصادي. ويرغم تداول الرؤى في شأن هذه الأولويات من قبل قوى المجتمع البحريني، فإنه فيما يخص الشأن الاقتصادي، هناك العديد من الأولويات المتداولة التي يفترض بلورتها في صيغتها النهائية على مائدة الحوار، ومما هو متداول في هذا الخصوص -وفق رؤية غرفة البحرين والتي يوضحها أحد ممثليها في الحوار، وعضو مجلس إدارتها عثمان محمد شريف- يتمثل في انتشال الوضع الاقتصادي وإنعاشه، وتحسين وضع السوق البحريني، ومعالجة الركود والمشاكل التي لازمت العديد من القطاعات بصورة عامة. فيما يرى رئيس الجمعية البحرينية للشركات البحرينية، خالد محمد كانو، ضرورة أن تكون ضمن هذه الأولويات وضع خطة مارشال لإنقاذ الشركات البحرينية، كما دعا إلى تدارس تطبيق ضريبة لتلبية الاحتياجات التمويلية، وإعادة النظر في مخرجات التعليم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فيما ينظر رجل الأعمال خالد الأمين إلى القضاء على البيروقراطية، وإلزام الحكومة بالإعلان عن برامجها وخططها خلال السنوات الأربع القادمة، ومحاربة الفساد، باعتبارها ضمن مجموعة الأولويات التي يجب أن تأخذ ما تستحقه من اهتمام على طاولة الحوار، وهو الحوار الذي ينتظر أن يشكل انعطافة مهمة في مسيرة البحرين خلال المرحلة المقبلة، وترقب نتائج كافة القوى والتيارات ومكونات الشعب البحريني، لتجاوز حالة التجاذب والانقسام الحاصلة الآن، وبلوغ هدف النهوض بالاقتصاد البحريني، وتبقى الآمال كبيرة على نتائج هذا الحوار، وعلى الجهود المبذولة للانتقال بالاقتصاد البحريني من مرحلة إلى مرحلة.

رغم أن مسئولاً في وزارة الصناعة والتجارة، هو الوكيل المساعد للتجارة المحلية حميد رحمة، أوضح أن الوزارة لم تسجل في الفترة من بداية يناير وحتى نهاية مارس 2011 أية حالات إشهار إفلاس، فإن ذلك لم يمنع اقتصادياً وخبيراً في تحسين الإنتاجية، هو الدكتور أكبر جعفري، من إطلاق

وجاءت المبادرة الثالثة من جانب قطاع البنوك التجارية التي أعلنت أنها ستكون مرنة حيال مسألة تعثر المشروعات عن سداد التزاماتها من قروض وخلافه.

أما المبادرة الرابعة فهي بحسب وزير الصناعة والتجارة، د.حسن بن عبد الله فخرو، تتمثل في إنشاء صندوق غير ربحي لدعم المتعثرين بسبب الأحداث؛ لمساعدتهم على الاستمرار في عملية الإنتاج، وتمكينهم من العودة إلى الربحية.

وفي ظل احتواء تداعيات الأحداث تم تجميد رسوم العمل، ورسوم الخدمات على الفنادق، التي ستظل أكثر القطاعات تضرراً من الأحداث، كما اتخذت الحكومة البحرينية إجراءات أخرى استهدفت احتواء هذه التداعيات وإنعاش الحركة التجارية والاقتصادية، وقال وزير الصناعة والتجارة البحريني إن الاقتصاد البحريني في طريقه إلى التعافي من تداعيات الأزمة، وإن قطاعات تجارية وصناعية وخدمية عاودت نشاطها المعتاد.

كما أعلن رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين أن الغرفة بصدد إجراء دراسة للوقوف -على وجه الدقة- على حجم وطبيعة الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد البحريني والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وأوضح أن حجم الأزمة كبير، وحجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد البحريني ضخم، ويرى أنه يلزم حوالي 5 سنوات لاستعيد عافيته الكاملة.

وإلى جانب ذلك، يرى فندقيون أن قطاع السياحة والفندقة سيكون آخر قطاع يستعيد عافيته خروجاً من الأزمة، فيما ينظر إلى قطاعات أخرى، مثل قطاعات الخدمات وتجارة التجزئة، بأنها في طريق التعافي.

وفي خضم هذه الأجواء بات موضوع الأولويات الاقتصادية مطروحاً على الساحة البحرينية بكثافة من جانب دوائر رجال الأعمال والمال والاقتصاد؛ استعداداً لطرح هذه الأولويات وتداولها على طاولة الحوار الوطني الذي دعا إليه ملك البحرين، والذي ينتظر أن يمتد على مدى شهر يوليو

تحذير من تعثر 60% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات السبع القادمة.

رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين: الغرفة بصدد إجراء دراسة للوقوف -على وجه الدقة- على حجم وطبيعة الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد البحريني والقطاعات الاقتصادية المختلفة، فحجم الأزمة كبير، وحجم الضرر

الذي لحق بالاقتصاد البحريني ضخيم، ويلزم حوالي 5 سنوات ليستعيد عافيته الكاملة.

ينتظر أن يتبنى الحوار الوطني الذي دعا إليه ملك البحرين 4 محاور أساسية هي: المحور السياسي، والمحور الحقوقي، والمحور الاجتماعي، إلى جانب المحور الاقتصادي.